

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الجليلي بونعامة – خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: المحاسبة والمالية

استخدام التحليل المالي في تقديم أداء مؤسسة اقتصادية و ترشيد قراراتها

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

تحت إشراف:

* خلفي خالد

من إعداد الطالبتين:

* بوعبد الله إيمان

* زيتوني هاجر

السنة الجامعية: 2019 / 2020

الشكر و التقدير

اللهم إنا نسألك أن تلهمنا شكر نعمك ونجعل علمنا مخلصا لوجهك
فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانتك
وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا واليه ننيب
قال رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام
" من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه
فان لم تستطيعوا فادعوا له "
فاقتدينا بهذا الحديث الشريف ونوجه شكرنا
إلى الأستاذ المشرف خلفي خالد
إلى كل أصدقاء المشوار الدراسي
إلى كل عمال مؤسسة ديفاندونس الأثاث والبناء المعدني
على المساعدة القيمة وحسن استقبالنا
إلى كل من ساعدنا وأعاننا من قريب وبعيد



الإهداء

قبل كل إهداء أشكر الله سبحانه وتعالى على كل نجاح حققته في حياتي
وعلى توفيقتي في هذا العمل وإنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن اهدي ثمرة
جهدي إلى:

نبي الرحمة من أثار الظلمة وكشف الغمة وهدى الأمة إلى سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما ورزقنا رضاها.
إلى كل عائلة زيتوني

إلى حاملي راية العلم والمعرفة الباحثون عن الحقيقة العلمية
إلى كل الأصحاب الذين يسعهم القلب ولا تسعهم الصفحة

هاجر





الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى الذي أعجز عن تصوير من أكن له
من حب واحترام والتقدير إلى الذي أنار بدفته وجهه ظلمات أيامي
إلى الذي أفتخر به كلما ختم اسمي باسمه والذي أطال الله في عمره
إلى منبع الحنان والأمان إلى أمي الغالية، وإلى كل اخوتي وأخواتي،
وإلى كل هؤلاء

أهدي ثمرة هذا البحث المتواضع

إيمان



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	الشكر
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال البيانية
	قائمة الملاحق
	الملخص
	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
3	المطلب الأول: تعريف التحليل المالي
6	المطلب الثاني أهداف التحليل المالي
7	المطلب الثالث: مجالات التحليل المالي
9	المبحث الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات

فهرس المحتويات

9	المطلب الأول: دور التحليل المالي في تقييم الأداء
10	المطلب الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات
12	المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة
12	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
16	المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة
18	خلاصة الفصل
19	الفضل الثاني: دراسة حالة لشركة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني
20	تمهيد
21	المبحث الأول: الإطار النظري لشركة ديفاندوس
21	المطلب الأول: تقديم شركة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني
26	المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية باستخدام مؤشرات ونسب التوازن المالي
36	المطلب الثالث: التعليق على النتائج المتوصل إليها
39	خلاصة الفصل
41	الخاتمة
44	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول، الأشكال

والملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	16
02	الميزانية المالية المفصلة لأصول المؤسسة	31
03	الميزانية المالية المفصلة لخصوم المؤسسة.	33
04	الميزانية المالية المختصرة 2016 - 2017	34
05	مؤشرات التوازن المالي	34
06	النسب المالية (التمويل)	35
07	النسب المالية (السيولة)	35
08	النسب المالية (النشاط)	36

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لشركة تحويل المعادن	23

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الجدول
47	جدول النتائج	01
48	جدول النتائج	02
49	جدول النتائج	03
50	جدول تطور الميزانية العمومية	04
51	جدول النتائج	05
52	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة	06
53	الميزانية المالية المفصلة للأصول	07
54	الميزانية المالية المفصلة للخصوم	08

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية، تمثلت في هذه الدراسة في مؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني محاولين الإجابة عن الإشكالية التالية: هل يعتبر التحليل المالي أداء كافية لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وتقييم أدائها؟ وذلك بتحليل الميزانية المالية الختامية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي، أظهرت نتائج الدراسة ضرورة تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة وفي الأخير تمكنا من تقييم أداء المالي لمؤسسة ديفاندونس الأثاث والبناء المعدني بولاية عين الدفلى، وباستخدام أدوات التحليل المالي تبين لنا أن المؤسسة حققت توازن مالي خلال سنتي 2016 و 2017

Résumé :

Visant vise à montre L'importance en évidence d'utilises les outils d'analyse financière pour évaluer la performance financière de l'institution économique et déterminer si sa performance est bonne ou non , et projeter cela sur une institution algérienne et qui s'agit bien de l'entreprise de devandonce , en vue de répondre à la problématique suivante : l'analyse financière est-elle considéré comme un outil suffisant pour déterminer la situation financière de l'institution économique et évaluer sa performance ?

Et cela, en analyse les annexes financières de l'entreprise, en utilisant les outils d'analyse financières, les résultats de l'analyse ont montré la nécessité de l'évaluation de la performance financière, pour déterminer les points forts et les points faibles de l'institution et à grâce au quel on peut surveiller et contrôler son activité et prendre les décisions rectificatives nécessaires pour réaliser les buts tracés, et enfin nous avons pu évaluer la performance financière de l'entreprise de devandonce à Ain Deflla , en utilisant les outils d'analyse financière et nous constaté que sa performance était bien pendant la période (2016-2017).

المقدمة

يعتبر التحليل المالي خطوة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعدد وتوسع المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ونتيجة التطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صور متكاملة على النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، كما أن التحليل المالي من أهم المهام الوظيفية المالية، وهو عبارة عن قراءة ودراسة وترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ثم تحليلها لفهم مضمونها وإعطاء صورة تساعد على فهم الهيكل المالية، والسياسات المتبعة من طرف المؤسسة وكذا إبراز الأهداف المسطرة والقرارات الخاصة بالتدفقات المالية، وإبراز نقاط القوة والضعف أي تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وهذا من أجل رسم الخطط وتوجيه السياسات المالية المستقبلية. وتكمن أهمية التحليل المالي في اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة وتقديم الحالة المالية للمؤسسة وتحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

الإشكالية:

هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وتقييم أدائها؟.

ولمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؟
- كيف يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرار المالي؟
- كيف يتم تقييم الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية؟

فرضيات الدراسة:

- للإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا تم الاعتماد على الفرضيات التالية:
- التحليل المالي هو أداة أو وسيلة تمكن مستخدميها من تحديد مستوى كفاءة المؤسسة وتقييم وضعيتها المالية؛
- يساهم التحليل المالي في المساعدة على اتخاذ القرارات متن خلال النتائج التي تم الحصول عليها بعد تحليل القوائم المالية؛

- يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة بتحديد نقاط القوة والضعف بالاعتماد على المعلومات الخاصة بالمؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع:

- الرغبة الذاتية؛

- دراسة الموضوع؛

- تحليل وتفسير بعض المؤشرات والنسب المالية ومحاولة مساعدة المؤسسة في إيجاد حلول وتحسين وضعيتها المالية؛

الرغبة في تطبيق الجانب النظري على أرض الواقع.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الموضوع في معرفة التأصيل النظري للتحليل المالي ومحاولة تجسيده على أرض الواقع، من خلال إجراء دراسة ميدانية في مؤسسة اقتصادية ومعرفة مختلف الآليات والأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية، حيث يوضح هذا الموضوع الدور الذي يلعبه التحليل المالي في المساعدة على اتخاذ القرارات المالية.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات في المؤسسة؛

- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة؛

- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية للأثاث والبناء المعدني.

حدود الدراسة:

تمت هذه الدراسة في المؤسسة الصناعية المتمثلة في ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني بخميس مليانة لولاية عين الدفلى وفيما يخص التبرص فقد كان خلال ثلاثة أشهر من السنة الجارية (2020/2019).

المنهج المتبع:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد قمنا باستخدام الأسلوب التحليلي (دراسة حالة) وذلك خلال الفترة الزمنية 2016/2017 صعوبات الدراسة:

- صعوبة جمع المعلومات من المؤسسة محل الدراسة وذلك بسبب الأزمة العالمية لفيروس كورونا؛
- صعوبة الحصول على المعلومة في وقتها المحدد.

هيكل البحث:

من اجل الوصول إلى نتائج الدراسة قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين، فصل نظري وآخر تطبيقي كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي لقد قمنا بإعطاء حوصلة عن ماهية التحليل المالي، وذلك من خلال ذكر كل ماله علاقة بهذا الموضوع كما قمنا بالإشارة إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع ومقارنتها مع الدراسة الحالية. أما فينا يخص الجانب التطبيقي فقد تضمن الدراسة الميدانية وفيه حاولنا تطبيق بعض النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي على بعض القوائم المالية التي منحت لنا مكن طرف المؤسسة، والتي من خلالها استطعنا الوصول إلى بعض النتائج.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى التشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف عن نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسته وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه والتنبؤ به.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أحد المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الأنظمة والتشريعات المالية والتطورات الاقتصادية الداخلية والدولية، والذي يهدف إلى التخطيط، المراقبة والتشخيص المالي والكشف على مدى نجاح وكفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي المتعددة والتي تستخدم في عدة مستويات.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التحليل المالي

أولاً: نشأة التحليل المالي

إن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **الثورة الصناعية:** أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتحويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المنشأة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المنشأة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها¹
2. **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:**

لما كان نجاح واستمرار وجود شركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك فقد تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية جميع المستثمرين، كما نصت هذه

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، دار البداية، 2001 ص25.

التشريعات أيضا لتحديد كيفية عرض البيانات في القوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.¹

3. ضغوط الإئتمان:

إلى وجود العديد من الشركات في ظل الندرة في الموارد المالية جعل من المؤسسات المالية والمصرفية أن تركز في منح الإئتمان على تقييم الجدارة الائتمانية بغرض التحقق من قدرة هذه الشركات على خدمة أصل الدين وفوائده، وخلال هذه الدورة التشغيلية والمالية للمؤسسة.²

4. الأسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليين، والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع مؤسسات الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين نجد أن السوق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات مؤسسات الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض لأوراق المالية في السوق.³

¹ حمزة محمود لزبيدي، مرجع سابق، ص25.

² عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، دار البازوني، ص18

³ حمزة محمود لزبيدي، مرجع سابق، ص26

5. تطور تكنولوجيا الإنتاج والتصنيع:

إن مثل هذه التطورات جعل المؤسسات إلى توظيف موارد مالية كبيرة ولا بد من تحقيق الأمتلية في استثمارها، ويتطلب قبل ذلك عمليا إلى التحليل والتقييم لجدوى التوظيف بتكنولوجيا الإنتاج والتصنيع.¹

ثانيا: تعريف التحليل المالي

التعريف الأول: يعتبر التحليل المالي سهل في مفهومه النظري، وذلك لسهولة الإلمام به وفهم آلية عمله من قبل الكثيرين، لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة والاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة موضوع التحليل وإدارتها وقدرات هذه الإدارة، ولذلك فالتحليل المالي يحتاج إلى نبع من المعرفة والخبرة، أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة، ويؤدي هذا المنطق الإختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة.²

التعريف الثاني: يقصد بالتحليل المالي تعديل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات كما يقصد به عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة والأعمال، وتساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة.

التعريف الثالث: يعبر بعض المحاسبين عن التحليل المالي كونه وسيلة تضمن الإجراءات اللازمة لإعطاء صورة عن فاعلية أنشطة المؤسسة وكذلك كفاءة تلك الأنشطة في كل مقطع منها ثم طبيعة ومستوى الأموال التي حصلت عليها تلك المؤسسة وكيفية استغلالها وتوزيعها

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص18.

² أيمن الشنطي، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية 2007، ص126

والعلاقات الحسابية المتبادلة مع المؤسسات الأخرى وكذلك علاقاتها المالية مع المؤسسات الأعلى التي تتبع لها أو مع موازنة الدولة.¹

التعريف الرابع: هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقواعد المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المؤسسة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المؤسسة والعلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك باكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.²

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التحليل المالي

أولاً: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:³

- * معرفة وضع المؤسسة في قطاعها؛
- * التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة؛
- * التعرف على الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- * تقديم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- * تقديم جدوى الإستثمار في المؤسسة؛
- * تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض؛
- * الاستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم؛

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص39.

² رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، 2001 ص151.

³ رشاد العصار وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 154.

* الحكم على مدى كفاءة الإدارة.

ثانياً: أهمية التحليل المالي

تكمن في النقاط التالية:¹

* تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من الناحية وتشغيلها من ناحية أخرى؛

* الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو؛

* التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة؛

* المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة؛

* مؤشر على مدى نجاح أو فشل الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة؛

* مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة؛

* إعداد أراضية مناسبة لإتخاذ القرارات الملائمة.

المطلب الثالث: مجالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة، أهمها:

1. التحليل الإئتماني:

يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقعة أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقرض (المدين)، وبالتالي الذي يقوم بالتحليل هو المقرض فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.

2. التحليل الاستثماري:

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب إهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله فلسطين، 2008، ص3.

وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

3. تحليل الإدماج والشراء:

ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معاً، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.

4. تحليل تقييم الأداء:

هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين، وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.¹

المبحث الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 127.

يحتل تقييم الأداء مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمد عليها شركات الأعمال، قياساً بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها، ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة.

المطلب الأول: دور التحليل المالي في تقييم الأداء

أولاً: مفهوم تقييم الأداء

يعني تقييم الأداء هو التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة، وقد برزت الحاجة إلى تقييم الأداء نتيجة التقدم التكنولوجي وما تبع ذلك من الرغبة في قياس الكفاية الإنتاجية والإدارية للمشروع، ويتضمن قياس الأداء نتائج التخطيط وذلك يستدعي فرض رقابة على أوجه النشاط المختلفة التي يباشرها المشروع، كما يستلزم فرض رقابة على النتائج التي حققها المشروع ومقارنتها بالأنماط الموضوعية من قبل أو إظهار الانحرافات وتحليل أسبابها والعمل على تلافيها مستقبلاً.

ثانياً: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعد على القياس وهي كثيرة ومتنوعة والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة. ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقاً من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:

* تقييم الأداء والنتيجة: حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.

* **تقييم الأداء والتمويل:** الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي

قد تواجهها وذلك وفق منظورين:

◀ النظرة الثابتة وتتحقق في إطار تحليل الميزانية.

◀ النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجدول التدفقات.

* **تقييم الأداء والمردودية:** تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع

الرأسمال، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار

كل من قيمة النتيجة و قيمة رأسمال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.¹

المطلب الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات

تعتبر البيانات المحاسبية السالفة الذكر ضعيفة الدلالة، بحيث لا تعكس بالضرورة كفاءة

الأداء الاقتصادي للمؤسسة، إلا إذا قمنا بتحليلها وتفسيرها قصد التأكد من تطابق النتائج

المحققة مع الأهداف المسطرة.

ومن الطبيعي فان قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة، هذه الأخيرة

تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل، وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل

المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، ويمكن تصنيف

كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يوميا في ثلاث مجالات أساسية وهي:

❖ استثمار الموارد.

❖ ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد.

❖ تمويل الموارد المالية.

ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ومهما كانت أحجام هذه النشاطات ومهما

كان الشكل القانوني للمؤسسة، فإن وظيفة الإدارة في هذه المؤسسات هي التخطيط لإستخدام

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص36.

الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لإسترجاع جميع الموارد المستخدمة، وتحقيق مردودية مقبولة على هذه الموارد، وهذا بطبيعة الحال يعتمد أساسا على القرارات الإدارية السلمية المتخذة في إطار المجالات الثلاثة التالية وهي:

- ❖ اختيارات الاستثمارات وتنفيذها بناءا على التحليل المالي السليم.
- ❖ توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة.
- ❖ تحويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام، وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر اقراض خارجية.¹

المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة

اليمين سعادة، نفس المرجع السابق، ص38. ¹

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى الدراسات العلمية السابقة التي عالجت التحليل المالي من زوايا مختلفة ولذلك تم اختيار عدد من المذكرات وتم التطرق فيها إلى أهم النقاط والنتائج المتوصل إليها وعليه تم تقسيم المبحث إلى:

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من الدراسات السابقة العربية، والأجنبية المتمثلة فيما يلي:

أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية

1. دراسة بن مالك عمار: المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة الاسمنت السعودية، وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بجامعة منتوري بقسنطينة، للسنة الجامعية 2011-2012.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز حدود المنهج التقليدي للتحليل المالي الأساسي بطابعه الكمي وإهماله لجوانب أخرى تكتسي نفس أهمية الجانب الأول مع توضيح الغاية من تطبيق هذا المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي وتحديد دور المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء في تقييم أسهم الشركة للقيم العادلة وتحليل أثر تطبيق المنهج الحديث في دراسة وتحليل القوائم المالية للشركات، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن.

وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن التحليل الأساسي نادراً ما يعطي قراراً قاطعاً بشأن توقيت قرار شراء الأسهم خاصة وأن هذه العملية تحتاج مدة قصيرة لاتخاذ القرار السابق، نظراً للمتطلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق المال، ويتطلب التحليل المالي جهداً ووقتاً كبيراً من أجل معالجة الكم الهائل من المعلومات الخاصة بالشركات من أجل بناء نموذج معين لإتخاذ أهم القرارات، عدم قدرة التحليل المالي الأساسي على اتخاذ قرار الإستثمار في أسهم الشركات بالسرعة التي يريدها المضاربون لذا نجد غالبيتهم يتجهون

إلى نوع آخر من التحليل يدعى التحليل الفني للأسهم يعمل على تجاوز سلبيات التحليل المالي وأن التقارير المالية التي يقوم عليها التحليل الأساسي تغطي فترات ماضية، كما أنه يصعب الاعتماد على محتوياتها من خلال التلاعب الذي تقوم به إدارة الشركات في الأرقام المذكورة.

2. دراسة عشي عادل: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتعميم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، للسنة الجامعية 2001-2002.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه ومعرفة عملية التقييم ومراحلها ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، ومحاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري إضافة لمنهج دراسة حالة.

توصلت هذه الدراسة إلى تطور أصول المؤسسة من عام إلى آخر، فالمؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية، ويمكن إرجاع الفضل في ذلك إلى عدم توزيع الأرباح التي حققتها بل توجه إلى الأموال الخاصة، وأن المؤسسة حققت خلال السنوات الثلاثة رأس مال عامل موجب، فالمؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة فهي بذلك تحقق هامش أمان، وتتمتع بسيولة جيدة خلال السنوات الثلاث فقد تبين أن المؤسسة استطاعت مواجهة إلتزاماتها القصيرة الأجل.

3. دراسة كياس علي: دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص دقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم السنة الجامعية 2015-2016.

هدفت الدراسة إلى التعرف أكثر على مختلف أدوات ومؤشرات التحليل المالي واستخدامها لإبراز مدى أهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وتطبيق الدراسة النظرية على أرض واقع المؤسسة بميناء مستغانم للتأكد من صحة الدراسة النظرية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري ودراسة حالة فيما يخص الجانب التطبيقي، توصلت هذه الدراسة إلى أن التحليل المالي أداة جوهرية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك فالتحليل المالي يساهم في اتخاذ العديد من القرارات سواء التي تخص المؤسسة بحد ذاتها أو التي تخص الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وتتعدد الأدوات المستخدمة في التحليل المالي فكل أداة منها تهدف إلى تقييم علاقة معينة بغرض تفسير صورة معينة، وأن هذه المؤسسة في وضع مالي جيد يضمن للمتعاملين معها أن يتعاملوا بأريحية واطمئنان.

4. دراسة أوراغ خولة: مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية، دراسة حالة مؤسسة سونالغاز ببسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة، السنة الجامعية 2015-2016.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية التحليل المالي والأساليب المستخدمة وكيف يتم تحديد القرارات المالية عن طريق نتائج التحليل المالي والتعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان، المنهج المتبع هو الأسلوب الوصفي والتحليلي.

توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسة تعتمد على تمويل نشاطاتها من خلال الديون الطويلة والقصيرة الأجل وأن الأصول الثابتة أكبر من الأموال الخاصة أي عجز في تمويل الأصول بواسطة الأموال الخاصة، وأن الخزينة موجبة وهذا ما يفسر أن المؤسسة إتخذت إستراتيجية مثبتة بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب وتحسين وضعيتها المالية للوصول إلى الأهداف المسطرة وأن المؤسسة تتمتع نوعا ما بالاستقلالية المالية ولها القدرة على تسديد كل التزاماتها وتعاني من الضعف في الأداء التشغيلي.

ثانيا: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1. Etudeait Kerrouche Sihame et Ouabba Nawal, mémoire de l'analyse financière comme outil d'évaluation de la performance d'une entreprise, Cas : S.P.A générale emballage Akbou Bejaia.

تهدف هذه الدراسة إلى توفير المعرفة الأساسية حول التحليل المالي وتقييم الأداء في مجال النشاط وربحية السيولة والمديونية واكتشاف نقاط القوة وتحديد نقاط الضعف والتهديدات التي تؤدي بها إلى المواقف الصعبة، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن.

توصلت هذه الرسالة إلى أن التحليل المالي يعتبر جزء أساسيا في تقييم الأداء وهو أداة مهمة لدعم إتخاذ القرارات.

2. Etudeait Mohammed Getahun, Determinants of capital studure and its impacts on the performance of Ethiopian insurance industry.

تهدف هذه الدراسة إلى فحص محددات هيكل رأس المال وأثره على قطاع التأمين في إثيوبيا ، وعليه كان تركيزها الرئيسي على اختبار ميداني لعوامل محددة للمؤسسة، إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي.

توصلت هذه الدراسة على أن الرافعة المالية، وحجم المؤسسة والأصول الملموسة كان لها تأثير على أداء مؤسسات التأمين الإثيوبية، ومن خلال النتائج يرى الباحث أنه عند الدراسة يجب ألا تستخدم المزيد من الأصول الخاصة من الديون في تمويل أنشطتهم التجارية.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

الجدول رقم (1): مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

الدراسات السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة السابقة (1)	<p>* طريقة الدراسة: اعتمدت كلتا الدراستين على دراسة حالة.</p> <p>* الأدوات: اعتمدت كلتا الدراستين على مختلف الوثائق المتمثلة في فواتير وقوائم مالية.</p> <p>* المنهج المتبع: اعتمدت كلتا الدراستين على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن.</p>	<p>* الهدف: هدفت الدراسة محل البحث إلى إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات في المؤسسة</p> <p>بينما هدفت الدراسة السابقة إبراز حدود المنهج التقليدي للتحليل المالي الأساسي بطابعه الكمي</p>

<p>* النتائج المتوصل إليها: توصلت الدراسة محل البحث أن استخدام التحليل المالي في المؤسسة يوضح لنا نقاط القوة والضعف بينما توصلت الدراسة السابقة إلى أن التحليل المالي نادرا ما يعطي قرار قاطعا بشأن توقيت شراء الأسهم</p>		
<p>* النتائج المتوصل إليها: توصلت الدراسة محل البحث إلى أن المؤسسة لا تستطيع تغطية ديون قصيرة الأجل في أي وقت. بينما توصلت الدراسة السابقة إلى أن المؤسسة تستطيع تغطية ديون قصيرة الأجل في أي وقت.</p>	<p>* الهدف: هدفت كلتا الدراستين إلى إبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقديم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. * طريقة الدراسة: اعتمدت كلتا الدراستين على دراسة حالة. * الأدوات: اعتمدت كلتا الدراستين على مختلف الوثائق المتمثلة في فواتير والقوائم المالية. * المنهج: اعتمدت كلتا الدراستين على المنهج الوصفي والتحليلي.</p>	<p>الدراسة السابقة (2)</p>

<p>* النتائج: توصلت الدراسة محل البحث إلى أن المؤسسة تعتمد بشكل أساسي على مصادر تمويل خارجية وهذا مايدل على انخفاض مستوى الملاءة المالية.</p> <p>بينما توصلت الدراسة السابقة إلى أن المؤسسة في وضع مالي جيد يضمن لمعاملين معها بأريحية واطمئنان.</p>	<p>* الهدف: التعرف أكثر على مختلف أدوات ومؤشرات التوازن المالي واستخدامها لإبراز مدى أهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.</p> <p>* طريقة الدراسة: دراسة حالة</p> <p>* الأدوات: مختلف الوثائق متمثلة في فواتير وقوائم مالية.</p> <p>* المنهج المتبع: اعتمدت كلتا الدراستين على المنهج الوصفي والتحليلي.</p>	<p>الدراسة السابقة (3)</p>
<p>* النتائج المتوصل إليها: توصلت الدراسة محل البحث إلى أن المؤسسة تعتمد بشكل أساسي على مصادر تمويل خارجية وهذا ما يدل على انخفاض مستوى الملاءة المالية.</p> <p>بينما توصلت الدراسة السابقة إلى أن المؤسسة تعاني من الضعف في الأداء التشغيلي وأن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.</p>	<p>* الهدف: التعرف أهمية التحليل المالي والأساليب المستخدمة والتعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته.</p> <p>* طريقة الدراسة: دراسة حالة</p> <p>* الأدوات: مختلف الوثائق متمثلة في فواتير وقوائم مالية.</p> <p>* المنهج المتبع: اعتمدت كلتا الدراستين على المنهج الوصفي والتحليلي.</p>	<p>الدراسة السابقة (4)</p>

خلاصة الفصل:

مما سبق لاحظنا أن أهمية التحليل المالي قد تعاظمت أكثر، خاصة مع ظهور مستجدات مالية جديدة هذا الشيء يتطلب استخدام أنواع جديدة من الأدوات المالية، من أجل تقييم أداء الشركات من جهة وللخروج بتقييم عادل لأسهمها من جهة أخرى خاصة وأن المنهج المتبع التقليدي صار لا يحقق الإجماع من طرف المستثمرين وأصحاب الحقوق، نظرا لإبتعاد ناتج الدراسة عن ما هو حقيقي، ومن خلال هذا الفصل يمكن استخلاص ما يلي:

* يعتبر التحليل المالي أداة يستخدمها العديد من المهتمين بالتحليل المالي كالمقرضين والمساهمين والدولة وغيرهم من أجل إتخاذ قراراتهم المالية.

* يستعمل التحليل المالي لتعريف أداء المؤسسات موضوع التحليل و إتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة.

* يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لإتخاذ القرارات مستتيرة لأجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في المؤسسة، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة لشركة ديفاندوس

للأثاث والبناء المعدني

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتحليل المالي من خلال عرض ماهية ودور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، وقد وقع الاختيار على شركة الأثاث والبناء "ديفاندوس" باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري خاص بالصناعات الثقيلة محاولين التعرف على حقيقة الوضع المالي لها، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف سيتم تحليل الوثائق المحاسبية للمؤسسة، وذلك باستخدام المؤشرات المالية التي سوف يتم التطرق إليها في هذا الفصل.

المبحث الأول: الإطار النظري للشركة

يتضمن هذا المبحث تقديم لشركة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني التي هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري خاص بالصناعات الثقيلة الواقعة في خميس مليانة.

المطلب الأول: تقديم شركة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني

أولاً: لمحة تاريخية عن شركة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني

بدأت الشركة كوحدة واحدة متمثلة في ورشة تقوم بأعمال السباكة التي يعود تاريخها إلى المخطط الرباعي الأول بأمر 3869 المؤرخ في 1975/01/25 وبقرار 670074 LABC المؤرخ بتاريخ 1975/01/25، ثم تطورت الفكرة إلى إنشاء شركة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بناء على المرسوم الوزاري رقم 4964/ م ع و م المؤرخ في 1979/05/26 والمنفذ للمداولة المؤرخة في 1975/04/29 للمجلس الشعبي الولائي بشلف المتضمن إنشاء مؤسسة ديفاندوس للأثاث وللبناء المعدني بخميس مليانة، ثم القرار الوزاري DEL 46/91 المؤرخ في 1976/09/28 والمحدد لشروط نشأة تنظيم وعمل المؤسسة وحدد نشاطها بفرع الصناعات الثقيلة والقصيرة في اسم SOTRAMET ملاحظة: في سنة 2016 تحولت شركة تحويل المعادن إلى وحدة وهذا من طرف مديرية الأملاك الدولة لولاية الجزائر.

يتضمن العقد الإدماج والامتصاص لسبعة مؤسسات عمومية إقتصادية ضمن المؤسسة العمومية الاقتصادية - شركة ذات أسهم - المسماة " ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني "

ثانياً: التعريف بشركة ديفاندوس للأثاث والبناء المعدني

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وهي من أهم الشركات المنشأة من طرف ولاية عين الدفلى مقرها خميس مليانة.

بما أن نشاط المؤسسة يقتصر على الصناعات الثقيلة تقوم شركة ديفاندوس بتزويد المناطق المجاورة للولاية بكل الوسائل الخاصة بالقطاعات التالية:

◀ **القطاع الفلاحي:** بحيث معظم منتجات هذه المؤسسة تنصب في هذا القطاع نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في الإقتصاد.

◀ **قطاع السكن:** نسبة استفادة هذا القطاع من المنتجات أقل مقارنة بالقطاع الأول¹

◀ **القطاع العمومي الخاص بقطاع الطرقات:** والذي يلقى إهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة مما زاد الحاجة إلى طلب المنتجات الخاصة في هذا القطاع.

بلغ عدد عمالها خلال شهر فيفري 2020، 69 عاملا ومجموع الأفراد ومجموع غ مصنفة⁷ موزعة كما يلي:

- مجموع عقود العمل غير محددة المدة CDI : 53.

- مجموع عقود العمل محددة المدة CDO : 15.

- مجموع عقود العمل المدعمة CTA : 01.

ثالثا: الموقع الجغرافي للشركة

تقع شركة ديفاندوس ببلدية خميس مليانة التابعة لولاية عين الدفلى، يحدها شمالا خط السكة الحديدية شرق غرب الرابط بين عين الدفلى وخميس مليانة، البليدة والجزائر، مما يساهم في نقل المنتجات وتزويد معظم ولايات الوطن بها، كما يحدها من الغرب مصنع الزجاج ومن الشرق مؤسسة صناعة المواد الحمراء.

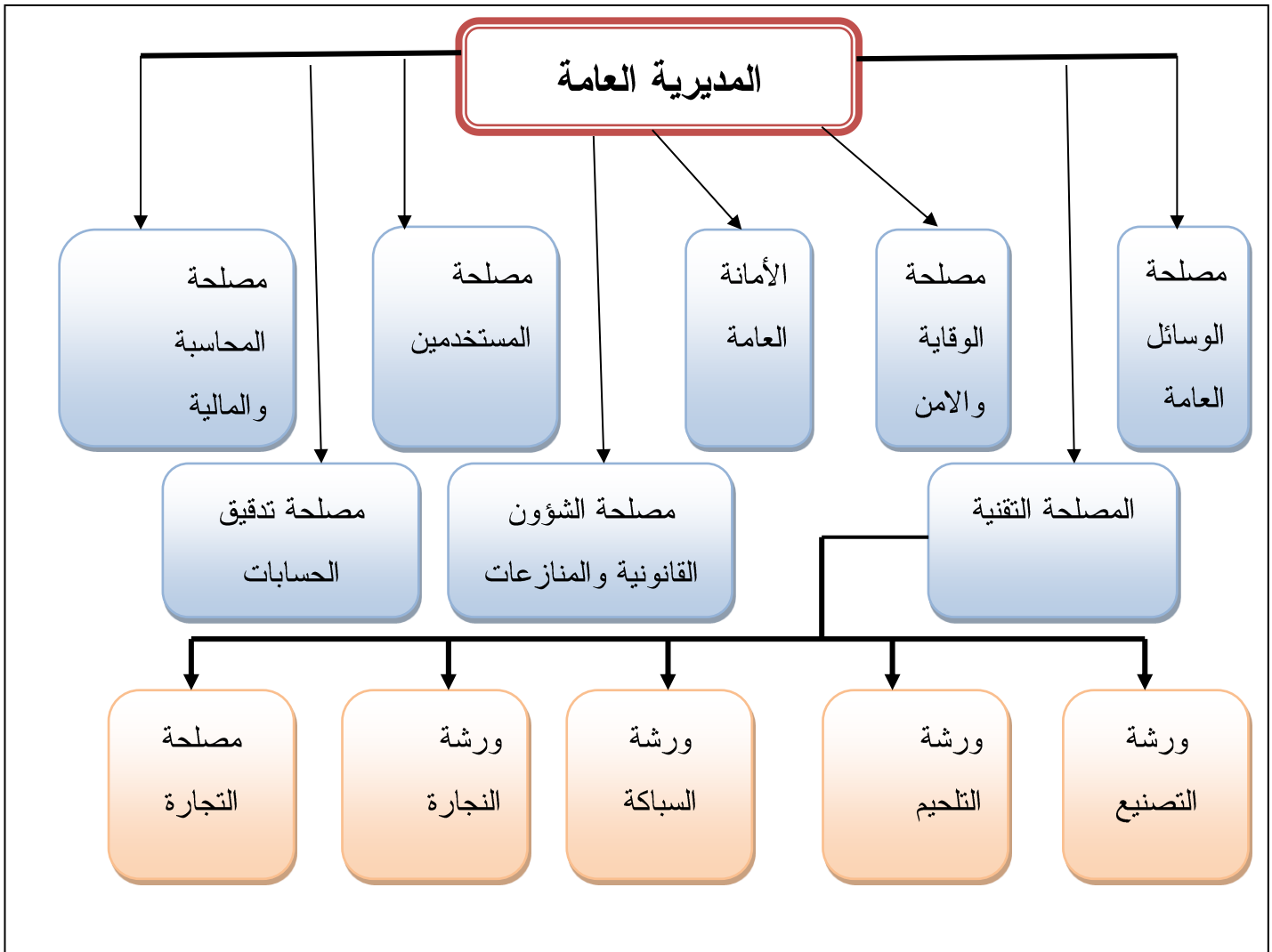
تتربع المؤسسة على مساحة تقدر ب 27 800 م² - 58 54 م² مغطاة والباقي شاغرة.

¹ المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي

يشمل الهيكل التنظيمي للشركة مختلف المصالح والوظائف المعتمدة من قبل الشركة ويرتبط بتصميم هذا الهيكل تحقيق أهدافها الإستراتيجية كما يحدد العلاقة بين مختلف المصالح والأقسام ومراكز اتخاذ القرار ومركز تنفيذها ويتميز هذا الهيكل بالتغير المستمر بسبب التحولات الاقتصادية التي تعرفها الشركة منذ بداية نشاطها وسنوضح ذلك من خلال مخطط شامل¹.

المخطط رقم (1): الهيكل التنظيمي لشركة تحويل المعادن



¹ المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

1. المديرية العامة: تعتبر المحرك الرئيسي للشركة فهي مصدر القرارات التي تسير عليها وكذلك التنسيق بين مختلف المصالح المكونة للشركة.
2. كاتبة المديرية: تقوم بالأعمال المتعلقة بالمديرية كضبط المواعيد والاستقبال.
3. مصلحة المحاسبة والمالية: تقوم هذه المصلحة بتقديم الميزانية الختامية والإجمالية وتحرير التقرير المتعلق بالإخراج والإدخال ومراقبة الميزانية.
4. مصلحة المستخدمين: تحتوي على قسمين يكملان بعضهما البعض

◀ القسم الأول:

يقوم بتسيير ومراقبة الموارد البشرية وإعداد المخططات التكوينية وتنظم هذه المصلحة كل من :

- دائرة المستخدمين: تضم كل ما يتعلق بحقوق وواجبات العمال من أجور وعطل.
- دائرة الشؤون الاجتماعية: تقوم بجميع الإجراءات الإجتماعية كالتقاعد والضمان الاجتماعي.
- دائرة التكوين: تقوم بتكوين العمال، الاطارات.

◀ القسم الثاني:

- مصلحة المنازعات وتمثل السلطة القانونية للمؤسسة وتقوم ب:
- تمثيل الشركة أمام الهيئات الرسمية مثل مفتشية العمال والهيئات القضائية.
 - تقديم المعلومات والوثائق للمحامي من قبل الشركة ليتكفل بملفات النزاعات أمام المحاكم.
 - إعلام مدير المؤسسة بمستجدات سير الملفات في المحاكم ليتمكن من أخذ القرار المناسب.

5. المصلحة التقنية: وتشمل عدة فروع والمتمثلة في:

◀ مصلحة التجارة: تهتم بالبحث عن الزبائن وتنسيق مختلف العمليات التجارية كالبيع والشراء.

◀ ورشة التلحيم: تقوم بإنتاج عربات النقل وعربات نقل النفايات المصنفة.
◀ ورشة السباكة: من ضمن منتجاتها الأثاث المنزلي من كل أنواعه، وتعتبر هذه الورشة كمكون لورشة السباكة إذ تقوم بوضع نماذج خشبية على أساسها يتم استخراج الشكل النهائي للنموذج في ورشة السباكة وتزويد الشركة بما تحتاجه من طاولات وكراسي.

◀ مصلحة الوسائل العامة: نتيجة تغير الهيكل التنظيمي تم دمج مصلحة الوسائل العامة مع مصلحة الحظيرة للصيانة والخرابة، حيث كانت مصنفة ضمن مصلحة الوقاية والأمن في مصلحة واحدة وهي مسؤولة عن عملية الشراء حيث تعمل على تمويل مختلف الأخطاء.
◀ مصلحة الأمن والوقاية: يتمثل دورها الأساسي في حماية المؤسسة جدول تعرض التجهيزات إلى الإلتاف أو السرقة والتحقيق في القضايا التي تخص المستخدمين والتجهيزات من الأخطار وكذلك تطبيق القوانين الخاصة بالنظافة والأمن ومتابعتها.

المطلب الثاني: أهداف الشركة

كل مؤسسة تعمل على تسطير مجموعة من الأهداف، ثم تسعى إلى تحقيقها والوصول إليها من أجل تنمية نشاطاتها، وشركة تحويل المعادن كغيرها من المؤسسات لديها مجموعة من الأهداف وهي كالآتي:

- تسيير تنمية نشاطاتها الإنتاجية.
- ضمان بيع منتجاتها في إطار الأهداف المسطرة والالتزام بتعهداتها.
- ضمان التمويل للتمكن من توفير المواد الضرورية للإنتاج.
- إعداد برامج تمويل على احتياجات الزبائن.
- تحقيق أقصى الأرباح أي مضاعفة رقم الأعمال.
- المساهمة في تمويل الشركات لإنجاز مباني تحتية على المستوى الوطني.

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية باستخدام مؤشرات ونسب التوازن المالي

أولاً: الميزانية المالية

1. تعريف الميزانية المالية:

هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاقات ومبدأ السنوية.

2. الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية:

تستجيب الميزانية المحاسبية حسب المخطط الوطني للمحاسبة لأهداف محاسبية كتحديد النتائج وقانونية وهي ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير أو ديونها، واقتصادية وهي تحديد الاعتبارات التي تستعمل من أجل الحصول على إيرادات من وراءها ولكنها لا تستجيب لأهداف مالية ولكي يستطيع المحلل المالي استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن يحولها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية، وذلك بعد القيام بترتيب الأصول حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الاستحقاق، مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين.

3. تعريف الميزانية المالية المختصرة:

هي جدول يظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول وتتمثل في الأصول الثابتة، قيم الاستعمال، قيم محققة وقيم جاهزة، والمجاميع الكبرى لعناصر الخصوم وتتمثل في الأموال الخاصة، الديون طويلة الأجل وكذلك الديون القصيرة الأجل، وذلك لتسهيل عملية التحليل وحساب النسب المئوية لكل عنصر.¹

¹ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص33.

ثانياً: تعريفات ومؤشرات ونسب التوازن المالي

1. مؤشرات التوازن المالي

1. رأس المال العامل الدائم:

يمثل رأس المال العامل الدائم مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة ويطلق عليه أيضاً رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر، ويحسب بطريقتين من أعلى الميزانية ومن أسفلها.

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول غير الجارية.

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الدائم = أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل¹

2. رأس المال الإجمالي:

يعتبر رأس المال الإجمالي كهامش أمن مالي يمكن المؤسسة تمويل عدم التطابق المحدث في أجال تحقيق الأصول المتداولة، وكذا تحقيق ديومومة التوازن المالي للمؤسسة ويساعد وجود رأس المال العامل الإجمالي موجب على إعطاء حكما ملائماً على الحالة الإقتصادية والمالية للمؤسسة من جهة ومواجهة مختلف الأخطار المحتملة المتعلقة بتحقيق العناصر الذميمة أقل من سنة من جهة أخرى ويمكن حسابه كالتالي:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الميزانية - أصول غير جارية.

← أنواعه:

إضافة إلى ر.م.ع تستطيع المؤسسة حساب رؤوس أموال عاملة أخرى تمكنها من معرفة

بدقة مصادر التوازن أو اللاتوازن لهياكلها المالية ونجد:

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان ، 2005

للرأس المال العامل الخاص:

يحسب بطرح الأصول الثابتة من الأموال الخاصة التي ساهمت جزئياً أو كلياً في تمويلها، ويحسب بالطريقة التالية: الأموال الخاصة - الأصول الثابتة. يسمح رأس المال العامل الخاص بمعرفة مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة دون الإعتماد على الديون ذات المدى الطويل والمتوسط.

للرأس المال العامل الأجنبي:

يمثل فائض الأصول المتداولة على الأموال الخاصة ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{ر.م.ع.أ} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الأموال الخاصة}^1$$

3. احتياجات رأس المال العامل BFR

هو مؤشر يقيس رأس المال العامل الدائم لتمويل إحتياجات أو استعمالات دورة الاستغلال في المؤسسة ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{BFR} = (\text{الأصول الجارية} - \text{خزينة الأصول}) - (\text{الخصوم الجارية} - \text{خزينة الخصوم})$$

$$\text{BFR} = (\text{المخزونات} + \text{الحقوق}) - \text{ديون قصيرة عادية}$$

4. الخزينة الصافية:

هي مجموع الأموال التي تكون في حوزة المؤسسة في شكل سيولة نقدية والتي يمكن استعمالها في أي لحظة ويتم حسابها على النحو التالي:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}^2$$

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{BFR} - \text{FR}$$

¹ براهيم سليمان ودويدي إبراهيم، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر كلية العلوم التجارية، جامعة ألكلي محمد أولحاج البويرة، 2014-2015، ص55.

² سلمان بلعور، أثر استراتيجية الشركة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر3، ص70.

II. النسب المالية

1- نسب التمويل

* نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالبا وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

* نسبة التمويل الخاص:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بأموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.¹

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

* نسبة المديونية:

تعكس نسب المديونية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة أداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية تحسب بالعلاقة التالية:²

¹ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المقدمة، مرجع سابق، ص194.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

نسبة المديونية = مجموع الديون / مجموع الأصول

2- نسب السيولة

نسبة السيولة العامة: تهدف هذه النسبة إلى قياس مستوى الملاءة المالية للمؤسسة على المدى القصير أي مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها المتداولة وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة العامة = أصول متداولة / ديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة المختصرة: تهدف إلى قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل، بالاعتماد على الحقوق والقيم الجاهزة وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة المختصرة = (حقوق + القيم الجاهزة) / ديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة الحالية: تهدف إلى قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد فقط على قيمها الجاهزة

نسبة السيولة الحالية = قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل

III. نسب النشاط (التسيير / الدوران)

معدل دوران إجمالي الأصول: تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصل المستخدم في خلقها داخل المؤسسة، وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل ومتابعة تطوره من الإجابة على سؤال مهم مفاده أن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولا قياسا بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات، يتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

معدل دوران الأصول الثابتة: من المؤشرات التحليلية المهم في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة، وتكمن أهميته في خلق المبيعات، يتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الثابتة}$$

معدل دوران الأصول المتداولة: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول المتداولة}$$

ثالثاً: عرض وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة لسنتي 2016 و 2017 باستخدام مؤشرات ونسب التوازن المالي:

أولاً عرض الميزانية جانب الأصول وجانب الخصوم.

سوف نقوم بعرض الميزانية المالية المفصلة لأصول المؤسسة خلال الفترة 2016-2017.

جدول (02): الميزانية المالية المفصلة لأصول المؤسسة

الأصول	الإجمالي	صافي 2017	صافي 2016
أصول غير جارية			
<u>تثبيتات معنوية:</u>	390300.00	154606.62	211666.62
<u>تثبيتات عينية:</u>			
- أراضي	307362672.00	307362672.00	307362672.00
- مباني			
- تثبيتات عينية أخرى	199097604.84	43515740.70	47026224.99

¹ عدنان تايه النعيمي وأرشاد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص34.

56025723.18	56025723.18	393605756.81	- تثبيات جاري
1837183.86	2409422.46	2409422.46	انجازها

			<u>تثبيات مالية</u>
2516295.77	1734176.13	1734176.13	- قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
128244.52	1731815.47	1731815.47	- ضرائب مؤجلة غل الأصل
417035487.32	412934156.56	906331747.71	مج الأصول غير الجارية
73698200.80	99961011.79	99961011.79	أصول جارية - مخزونات ومنتجات قيد الصنع
98155725.54	1123593.82	118484440.68	- الزبائن - المدينون الآخرون
8990378.68	1698774.88	1698774.88	- الضرائب وما شابهها - حسابات دائنة أخرى
3746163.41	3677038.28	3677038.28	- واستخدامات مماثلة - الخزينة

00.00	00.00	00.00	
79895309.69	28656133.06	28656133.06	
256485778.12	246352340.73	252477398.66	مج الأصول الجارية
673521265.44	659286497.29	1158809146.37	مجموع الاصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

جدول رقم (03): الميزانية المالية المفصلة لخصوم المؤسسة.

2016	2017	الخصوم
		<u>رؤوس الأموال الخاصة:</u>
		- رأس مال تم إصداره
0.00	0.00	- رأس مال غير مستعان
0.00	0.00	- احتياطات
0.00	0.00	- نتيجة صافية حصة المجمع
0.00	0.00	- رؤوس الأموال الخاصة أخرى ترحيل
0.00	0.00	من جديد
0.00	0.00	- حصة الشركة المدمجة
0.00	0.00	
241481705	228569108.97	
241481705.38	228569108.97	المجموع
		<u>الخصوم الغير الجارية:</u>
321328151.08	321328151.08	- قروض ديون مالية
0.00	0.00	- ضرائب مؤجلة ومرصدة لها
20338397.68	21135494.70	- مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
332666458.76	333463645.78	مجموع الخصوم الغير الجارية
		<u>الخصوم الجارية</u>

25404588.48	20600674.93	- موردون وحسابات ملحقة
		- ضرائب
419381.00	771200.00	- ديون أخرى
73549041.82	75881867.60	- خزينة الخصوم.
0.00	0.00	
99373011.30	97253742.54	مجموع الخصوم الجارية
673521265.44	659286497.29	مجموع الخصوم الكلي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ولتسهيل الدراسة أردنا إعداد الميزانية المالية المختصرة بالاعتماد على الميزانية المفصلة

الجدول رقم (04): الميزانية المالية المختصرة 2016 - 2017

الأصول	2017	%	2016	%	الفرق
القيم الثابتة	412934156.56	60%	417035487.32	61%	(4101331)
قيم الاستغلال	99961011.79	15%	98155725.54	14%	(2296045)
القيم القابلة للتحقق	117804381.04	17%	102892267.52	15%	(14912054)
القيم الجاهزة	28656133.06	4%	79892309.69	11%	(51239176)
المجموع	659286497.29	100%	673521265.44	100%	(42724498)
الخصوم	2017	%	2016	%	الفرق
الاموال الخاصة	228569108.97	34%	241481705.38	35%	(12912597)
ديون طويلة الأجل	333463645.78	50%	332666458.76	49%	797187
ديون قصيرة الأجل	97253742.54	14%	99373011.30	14%	(2119269)
المجموع	659286497.29	100%	673521265.44	100%	(142346.79)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (05): مؤشرات التوازن المالي

المؤشر المالي	قانون الحساب	2017	+2016	الفرق
رأس المال العامل الدائم	الأموال الدائمة الأصول الغير الجاري	149098598.19	157112676.82	(8014078.63)
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة الأصول الغير جارية	(184365047.49)	(175553781.91)	(8811265.65)
رأس المال العامل الإجمالي	الأصول الجارية	24635234873	256485778.12	(10133437.39)

رأس المال العامل (الخارجي)	الخصوم الجارية الخصوم الغير جارية	430717388.32	432039650	(1322131.74)
احتياجات رأس المال العامل	الأصول الجارية - خزينة	12442465	77217457.13	(647749.92)

			الأصول - خصوم جارية - خزينة الخصوم	
(51239176.63)	79895309.69	28656133.06	خزينة - الأصول خزينة الخصوم	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبتين

الجدول رقم (06): النسب المالية (التمويل)

2016	2017	القانون	النسب
0.64	0.65	مجموع الديون / مجموع الأصول	المديونية
0.55	0.53	الأموال الخاصة / مجموع الديون	الاستقلالية المالية
1.37	1.36	الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية	رأس المال العامل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبتين

الجدول رقم (07): النسب المالية (السيولة)

النسب	القانون	2017	2016
السيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	2.58	2.53
السيولة المختصرة	(الأصول الجارية - المخزونات) الخصزم الجارية	1.83	1.5
السيولة الآنية (الفورية)	خزينة الأصول / الخصوم الجارية	0.8	0.29

المصدر: من إعداد الطالبتين

الجدول رقم (08): النسب المالية (النشاط)

النسب	القانون	2017	2016
معدل دوران إجمال الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	0.26	0.2
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / الأصول الثابتة	0.36	0.33
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي المبيعات / الأصول المتداولة	0.53	0.55

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: التعليق على النتائج المتوصل إليها

* رأس المال العالم الدائم: نلاحظ أنه موجب خلال السنتين وتناقص في سنة 2017 بمقدار (8014078.63) وهذا بسبب تخفيض الأصول غير الجارية من خلال التنازل عن بعض التثبيتات .

* رأس المال العامل الخاص: نلاحظ أنه سالب خلال السنتين وهذا ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة بالاعتماد على موارد خارجية لتمويل استثماراتها.

* رأس المال العامل الإجمالي: نلاحظ أنه موجب خلال السنتين وتناقص بمقدار 10133437.39 سنة 2017؟، وهذا راجع إلى انخفاض القيمة القابلة للتحقيق في حين نلاحظ إرتفاع في المخزونات وانخفاض في الخزينة.

* رأس المال العامل الأجنبي: نلاحظ أنه في تناقص مستمر وهذا نتيجة تسديد المؤسسة جزء من ديونها قصيرة وطويلة الأجل، ومنه نستنتج أن الشركة تعتمد على الديون طويلة الأجل لتمويل احتياجاتها.

* احتياجات رأس المال العامل: نلاحظ أنها في تزايد مستمر وهذا يرجع بشكل رئيسي إلى ركود المبيعات التي أدت إلى ارتفاع قيم المخزونات لذا يجب على المؤسسة تصريف مخزونها وبالتالي فإن موارد الدورة أكبر من احتياج الدورة وهذا يعني وجود عجز في تمويل دورة الاستغلال.

* الخزينة: نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنتين 2016 و 2017 وهي في تناقص من سنة لأخرى، وهذا بسبب نقص سداد بالنسبة لسنة سابقة وأيضا تناقص المبيعات وما يدل على زيادة في المخزونات.

- * نسبة المديونية: نلاحظ من خلال حسابنا لنسبة المديونية خلال السنتين 2016 و 2017 أنها أكثر من 0.5 وهذا يدل على أن المؤسسة تواجه خطر مالي أي أن المؤسسة تواجه صعوبات اتجاه تسديد التزاماته إتجاه الغير.
- * نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ من خلال حسابنا لنسبة الاستقلالية خلال السنتين 2016 و 2017 أقل من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة غير مستقلة ماليا من الدائنين.
- * نسبة التمويل الدائم: نلاحظ من خلال حسابها أنها أكبر من الواحد مما يعني تحقيق المؤسسة لرأسمال عامل دائم موجب.
- * نسبة السيولة العامة: نلاحظ من خلال حسابها خلال السنتين 2016 و 2017 أكبر من الواحد وذلك يعني أن المؤسسة ملاءة مالية على المدى القصير وهي قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل.
- * نسبة السيولة المختصرة: أثناء حسابنا لها خلال سنة 2016 لاحظنا أنها قدرت ب 1.83 وسنة 2017 قدرت ب 1.5 وهي شبة مرتفعة ويعود الارتفاع في قيمة هذه السنة إلى ارتفاع قيمة مدينو الاستثمار، ومن اجل الوصول إلى نسبة نموذجية يجب على المؤسسة إعادة النظر في إعادة التحصيل لأنه من خلال النسب المحسوبة يظهر أن المؤسسة مبالغة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير.
- * نسبة السيولة الفورية: نلاحظ أن المؤسسة في موقف غير مريح من وجهة نظر السيولة مقارنة بالسنة السابقة وبالتالي يجب على المؤسسة إتخاذ كل الإجراءات الضرورية والتي من شأنها أن تؤدي إلى خلق مركز مالي سليم للمؤسسة.
- * معدل دوران إجمالي الأصول: يوضح مدى نشاط الأصول ومقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات الدوران صغيرة وهي في انخفاض، حيث تبين إيراد كل دينار تستثمره تجني عليه إيراد يقدر ب

0.26 دينار وفي سنة 2017 انخفضت نسبة الدوران إلى 0.2 أي كل دينار تستثمره

تجني المؤسسة عليه إيراد يقدر ب 0.2 ويرجع ذلك إلى نقص المبيعات.

* معدل دوران الأصول الثابتة: من خلال الجدول نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة

تغير بحيث حققت خلال سنة 2016 معدل قدره 0.36 يعني أن كل دينار مستثمر من

الأصول الثابتة تجني عليه المؤسسة إيراد قدره 0.36 دينار وفي سنة 2017 ارتفع

المعدل ليصبح 0.33 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة تجني عليه

المؤسسة إيراد قدره 0.33 دينار.

* معدل دوران الأصول المتداولة: يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة خلال السنتين

2016 و 2017 ب 0.53 و 0.55 على التوالي، وهو معدل منخفض وقد يكون هذا راجع

إلى سوء تسيير المخزون.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى الوضعية المالية لمؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني، فقمنا بتقديم للمؤسسة من خلال ذكر نشأة ونوع نشاطها والهيكل التنظيمي لها، ثم عرضنا الميزانيات المالية ومن ثم قمنا بتحليلها لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة استخدام مؤشرات ونسب التوازن المالي، يمكننا القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق توازن مالي في فترة الدراسة خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة، إلى أن المؤسسة تبقى تعاني بعض العراقيل والمتمثلة في تكديس الأموال دون فائدة ويجب استغلال وتوظيف الأموال لتعظيم عوائدها، بالإضافة إلى أن المؤسسة غير مستقلة مالياً، ومن خلال تحليل نسب نشاط المؤسسة نجد أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع استخدام التحليل المالي في تقييم أداء مؤسسة اقتصادية وترشيد قراراتها، تعرفنا على مدى اعتماد المؤسسة الاقتصادية على التحليل المالي الذي يعتبر الوسيلة المثالية التي تمكن أي مؤسسة عند إتباعها من تقديم وضعيتها المالية ولهذا قمنا بالتركيز في موضوعنا على الميزانية وتطبيق أدوات التحليل المالية والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، والتي تمكن من إظهار نقاط القوة والضعف من خلال استنتاج النتائج المتحصل عليها بعد تحليل الميزانية، حيث يساعد التحليل المالي على معرفة مدى قدرة سيولة الأصول في مواجهة استحقاق الديون التي تتمتع بها المؤسسة وكذلك إبراز إن كانت المؤسسة قادرة على تسديد ديونها.

بعد تناولنا موضوع التحليل المالي والذي يعتبر مجموعة التقنيات التي تساعد المحلل المالي البحث على شروط تحقيق التوازنات المالية على المدى المتوسط والطويل للمؤسسة وبالتالي إعطاء حكم على أفاقه المستقبلية.

ومن خلال تطبيق التحليل المالي وإعطاء صورة واضحة يأتي دور متخذي القرارات المالية حيث يعتبر القرار المالي من أهم القرارات التي تتخذ في منظومة المؤسسة الاقتصادية، حيث يتمكن متخذي القرارات من اتخاذ القرار الذي يفترض أن يكون مشبع بالكفاءة والفعالية والذي يمكن المؤسسة من الاستمرارية والبقاء في السوق.

اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في مؤسسة ديفاندوس الأثاث والبناء المعدني نستخلص بعض النتائج:

- **الفرضية الأولى:** من خلال تحليل القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة وحساب مختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية فإننا تحصلنا على صورة تبين الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها المالي؛

- **الفرضية الثانية:** من خلال النتائج المتوصل إليها يستطيع مسيري المؤسسة أن يتخذوا القرار المناسب والفعال، وبالتالي المساعدة في اتخاذ قرار مالي ذو فعالية و أقل مخاطرة؛
- **الفرضية الثالثة:** من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا التطرق إلى أهم المؤشرات والنسب المالية إلا أننا ركزنا على الميزانية المالية لما لها من خصوصيات عن باقي القوائم المالية الأخرى ، وسهولة التطبيق عليها أدوات التحليل المالي، فإننا نتمكن من معرفة أين تكمن نقاط القوة ومحاولة الحفاظ عليها وكذلك، إبراز نقاط الضعف الموجودة ، وبالتالي محاولة إصلاحها وإيجاد حلول لها من أجل أداء مالي فعال.

النتائج المتوصل إليها:

- استنادا إلى تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:
- استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة يوضح لنا نقاط القوة والضعف ومن خلاله يستطيع متخذ القرار اتخاذ القرارات باعتماده على هذا التحليل؛
- الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي محقق؛
- حققت المؤسسة رأس مال عامل موجب خلال السنتين مما يعني أن المؤسسة في حالة توازن مالي؛
- حققت المؤسسة خزينة موجبة مما يعني أن رأسمال العامل بإمكانه تمويل احتياجات الدورة؛
- المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي يتم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة والتمثلة في وجود سيولة مجمدة.
- التوصيات:** بالاعتماد على النتائج السابقة نقترح التوصيات التالية:
- التركيز على أدوات التحليل المالي قفي تقييم الأداء المالي التي تمكن من إظهار نقاط القوة والضعف وهذا ما يساعد المدير في معالجة نقاط الضعف واتخاذ القرارات التصحيحية ومراقبة نشاط المؤسسة؛

- التركيز على تقييم الداء باعتباره احد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها متخذ القرار؛
- بما أن المؤسسة تعاني من وجود سيولة مجمدة وهذا ليس لصالحها إذ يجب عليها استغلال هذا الفائض في مشاريع استثمارية أخرى؛
- على المسير التحكم في آليات وأدوات التحليل المالي عند تطبيقه حتى تكون هناك نتائج ذات مصداقية اكبر.

آفاق الدراسة:

- لا زالت هناك العديد من الجوانب التي لم نتطرق إليها في موضوعنا هذا والتي تستوجب التوسع والبحث، نظرا لحدود الدراسة وضيق الوقت ولذلك نقترح بعض الأفكار التي تعبر عن آفاق الدراسة، يمكن تناولها في دراسات أخرى:
- مساهمة التحليل المالي في رفع من مردودية المؤسسة؛
 - معوقات التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
 - دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية واتخاذ قرار منح القروض.

قائمة المراجع والمصادر

الكتب:

- أيمن الشنطي، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية 2007
- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، دار البداية، 2001.
- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، 2001
- عدنان تايه النعمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة، دار البازوني
- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى ، رام الله فلسطين، 2008
- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان ، 2005

المذكرات:

- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص36.
- براهيم سليمان ودويدي إبراهيم، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر كلية العلوم التجارية، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، 2014-2015
- سلمان بلعور، أثر استراتيجية الشركة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر 3

الملاحق

Fournisseurs et autres dettes

U : K/DA

Désignation	Montant A fin 12/ 2016	Montant A fin 12/ 2017	Evol %
Fournisseurs et comptes rattachés	25.404	20.600	-19
Autres Dettes courantes	73.549	75.881	03
Total	98.953	96.481	-2

Les dettes fournisseurs en connue une diminution d'un montant de 4.804 KDA a fin décembre 2017 par rapport a la même période 2016 et qui s'explique par la maîtrise des achats paiements Pour ne pas aggravé le taux d'endettement et le règlement des dettes antérieur vu que l'Unité possède actuellement une trésorerie rassurante.

Pour les autres dettes courantes, il est a signalé que 90% du montant global concerne l'encaissement d'une avance sur travaux projet ... Unité Milia pour un montant de 68.432 KDA.

COMPTES DE RESULTAT

Production de l'Exercice :

Production de l'exercice	A fin 12/ 2016	A fin 12/ 2017	Objectifs A fin 12/ 2017
En K/DA	170.204	163.007	173.380

La production globale pour l'année 2017, a connue une régression de 7.196 KDA par rapport a l'exercice 2016 et un recul de 10.373 KDA par rapport au prévu et cela est du a l'arrêt temporaire de l'activité de fonderie suite au travaux d'aménagements au sein de l'atelier (couverture de la toiture et travaux d'entretien) en prévision de la mise en œuvre de l'opération de modernisation des équipements de production dans le cadre du PLD. A noté que la production prévue pour les produits fonte pour l'exercice 2017est de 20MDA.

Ventes et Produits Annexes (Chiffre d'affaires) :

Ventes et produits annexes « Chiffre D'affaires »	A fin 12/ 2016	A fin 12/2017	Objectifs A fin 12/ 2017
En K/ DA	151.521	136.723	170.000

L'objectif en matière de chiffre d'affaires pour l'année 2017 n'a pas été atteint ou nous constatons un recul de 33.277 KDA par rapport au prévu et une régression de 14.798 KDA, par rapport a l'exercice 2016 et qui est du a la mise à l'arrêt de l'atelier de fonderie, ainsi qu'a la non commercialisation des hangars pour l'EPE qui sont en cours de production pour a montant réalisé au 31/12/2017 de 66.531KDA contre une avance reçue de 68.432KDA.

Créances et Emplois Assimilés

Désignation	Montant A fin 12/ 2016	Montant A fin 12/ 2017	Evol %
Clients	98.155	118.484	21
Autres débiteurs	990	1.698	72
Total	99.145	120.182	21

Les créances en connues une augmentation de 21MDA a décembre 2017 par rapport a La même période 2016 et qui s'explique par la lenteur de l'opération de Recouvrement ou le taux de recouvrement des créances antérieur à 2017 a atteint Un taux 30% du montant global des créances au 31/12/2017.

A noté qu'une provision d'un montant de 6.125 a été faite pour l'exercice en cour et a signalé aussi que 61MDA représente des créances sur l'exercice 2017.

Pour les autres débiteurs nous noterons une augmentation et qui sont suivit régulièrement.

2-2 BILAN DU 01/01/2017 AU 31/12/2017
EVOLUTION DES PRINCIPAUX AGREGATS

LIBELLE	MONTANT		VARIATION	EVOLUT EN %
	2016	2017		
IMMOBILISATIONS NET	413 235 947,03	409 468 164,96	-3 767 782,07	-0,91%
STOCKS	73 698 200,80	99 961 011,76	26 262 810,96	35,64%
CREANCES CLIENTS	98 155 725,54	112 359 382,75	14 203 657,21	14,47%
TRESORERIE	79 895 309,69	28 656 133,06	-51 239 176,63	-64,13%
TOTAL ACTIF	673 521 265,44	659 286 497,29	-14 234 768,15	-2,11%
CAPITAUX PROPRES	241 481 705,38	228 569 108,97	-12 912 596,41	-5,35%
EMPRUNTS	312 328 151,08	312 328 151,08	0,00	0,00%
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE	20 338 397,68	21 135 494,70	797 097,02	3,92%
FOURNISSEURS	25 404 588,48	20 600 674,93	-4 803 913,55	-18,91%
AUTRES DETTES	73 549 041,82	75 881 867,61	2 332 825,79	3,17%
TOTAL PASSIF	673 521 265,44	659 286 497,29	-14 234 768,15	-2,11%
CHIFFRE D'AFFAIRES	151 521 721,24	136 723 152,07	-14 798 569,17	-9,77%
PRODUCTION GLOBALE	170 204 073,32	163 007 838,00	-7 196 235,32	-4,23%
CONSOMMATION DE L'EXERC	98 382 508,49	92 448 674,71	-5 933 833,78	-6,03%
VALEUR AJOUTEE	71 821 564,83	70 559 163,29	-1 262 401,54	-1,76%
CHARGES DE PERSONNELS	53 840 850,90	52 069 011,69	-1 771 839,21	-3,29%
E,B,E	16 385 132,93	16 736 617,60	351 484,67	2,15%
RESULTAT DE L'EXERCICE	4 155 902,24	-3 695 479,81	-7 851 382,05	-188,92%

ANALYSE DES CHARGES :

Achats Consommés :

Achats Consommés	A fin 12/ 2016	A fin 12/2017	Objectifs 2017
En K/ DA	76.357	84.014	80.057

En matière des achats consommés, nous enregistrerons une augmentation de 7.657KDA par rapport à la même période de l'année 2016 et un surplus de 3.957KDA par rapport au prévu et qui est du a l'augmentation des pris d'achat de la matière première. A signalé qu'un montant de 4.349KDA représente les cession des PRD et Matières première inter Unité DIVINDUS –MCM-.

Services et Autres Services Extérieurs :

Services et Autres	A fin 12/2016	A fin 12/2017	Objectifs 2017
En K/ DA	22.024	8.434	13.070

Les services et autres services extérieurs en connues une régression de 13.590 KDA par rapport a la même période de l'année précédente et -4.636 KDA par rapport au prévu, l'acquisition des machines t'elles que l'oxycoupage et scie a ruban en permis a l'unité de réduire les charges et les services extérieur vu que l'unité été dans l'obligation de sous-traité les prestations de coupage avec des prestataires externe.

Les charges globale de l'exercice 2017 en connue une diminution de 5.933 KDA par rapport a la même période 2016 et -680 KDA par rapport au prévu.

الملحق رقم (06): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للمؤسسة

DIVINDUS -MCM- Unité SOTRAMET

BP 69 ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA

BILAN 01/01/2017 au 31/12/2017

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUE	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		135 820 716,79	147 092 570,09
Prestations de transport		902 435,28	4 429 151,15
Variation stocks produits finis et en cours		25 470 976,27	12 927 816,71
Production immobilis,e		788 709,66	1 043 398,57
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
Cessions matiŠres premiŠres		0,00	0,00
Cessions produits finis		25 000,00	4 711 136,80
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		163 007 838,00	170 204 073,32
Achats consomm,s		79 665 193,89	75 804 351,53
Cessions matiŠres premiŠres		0,00	0,00
Cessions produits		4 349 390,80	553 600,00
Services ext,rieurs et autres consommations		8 434 090,02	22 024 556,96
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		92 448 674,71	98 382 508,49
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		70 559 163,29	71 821 564,83
Charges de personnel		52 069 011,69	53 840 850,90
Impots , Taxes et Versements Assimil,s		1 753 534,00	1 595 581,00
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		16 736 617,60	16 385 132,93
Cessions produits		0,00	0,00
Autres produits op,rationnels		635 812,09	1 802 218,70
Autres charges op,rationnelles		2 013 446,60	337 948,40
Cessions charges		0,00	0,00
Dotations aux amortissements , provisions & pertes de valeur		19 634 112,68	14 638 175,92
Reprises sur pertes de valeur et provisions		145 466,72	1 526 248,87
V - RESULTAT OPERATIONNEL		-4 129 662,87	4 737 476,18
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financiŠres		14 387,89	416 235,12
VI - RESULTAT FINANCIER		-14 387,89	-416 235,12
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		-4 144 050,76	4 321 241,06
Impots exigibles sur r,sultats ordinaires		0,00	0,00
Impots diff,r,s (Variations) sur r,sultats ordinaires		-448 570,95	165 338,82
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		163 789 116,81	173 532 540,89
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		167 484 596,62	169 376 638,65
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-3 695 479,81	4 155 902,24
El,ments extraordinaires (produits) (... pr,ciser)		0,00	0,00
El,ments axtraordinaires (charges) (... pr,ciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-3 695 479,81	4 155 902,24

الملحق (07): الميزانية المالية المفصلة للأصول

	A	B	C	D	E	F
1	DIVINDUS -MCM- Unité SOTRAMET					
2	BP 69 ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA					
3	BILAN 01/01/2017 au 31/12/2017					
4	ACTIF					
5	ACTIF	NOTE	N BRUT	N_AMORT.PROV	N NET	N-1 NET
6	ACTIFS NON COURANTS					
7	Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
8	Immobilisations incorporelles		390 300,00	235 693,38	154 606,62	211 666,62
9	Immobilisations corporelles		0,00	0,00	0,00	0,00
10	Terrains		307 362 672,00	0,00	307 362 672,00	307 362 672,00
11	Batiments		199 097 604,84	155 581 864,14	43 515 740,70	47 026 224,99
12	Autres immobilisations corporelles		393 605 756,81	337 580 033,63	56 025 723,18	56 798 199,56
13	Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
14	Immobilisations encours		2 409 422,46	0,00	2 409 422,46	1 837 183,86
15	Immobilisations financières		0,00	0,00	0,00	0,00
16	Titres mis en équivalence - entreprises associée		0,00	0,00	0,00	0,00
17	Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
18	Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
19	Prêts et autres actifs financiers non courants		1 734 176,13	0,00	1 734 176,13	2 516 295,77
20	Impôts différés actif		1 731 815,47	0,00	1 731 815,47	1 283 244,52
21	TOTAL ACTIF NON COURANT		906 331 747,71	493 397 591,15	412 934 156,56	417 035 487,32
22	ACTIF COURANT					
23	Stocks et encours		99 961 011,76	0,00	99 961 011,76	73 698 200,80
24	Créances et emplois assimilés		0,00	0,00	0,00	0,00
25	Clients		118 484 440,68	6 125 057,93	112 359 382,75	98 155 725,54
26	Autres débiteurs		1 698 774,88	0,00	1 698 774,88	990 378,68
27	Impôts		3 677 038,28	0,00	3 677 038,28	3 746 163,41
28	Autres actifs courants		0,00	0,00	0,00	0,00
29	Disponibilités et assimilés		0,00	0,00	0,00	0,00
30	Placements et autres actifs financiers		0,00	0,00	0,00	0,00
31	Tresorerie		28 656 133,06	0,00	28 656 133,06	79 895 309,69
32	TOTAL ACTIF COURANT		252 477 398,66	6 125 057,93	246 352 340,73	256 485 778,12
33	TOTAL GENERAL ACTIF		1 158 809 146,37	499 522 649,08	659 286 497,29	673 521 265,44
34						

الملحق (08): الميزانية المفصلة للخصوم

DIVINDUS -MCM- Unité SOTRAMET

BP 69 ROUTE D'ORAN KHEMIS-MILIANA

BILAN 01/01/2017 au 31/12/2017

PASSIF

PASSIF	NOTE	MontantN	Montant_N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		0,00	0,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et reserves -(réserves consolidées)		0,00	0,00
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence		0,00	0,00
Resultat Net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report ... nouveau		0,00	0,00
Liaisons inter-unit,s		228 569 108,97	241 481 705,38
TOTAL I		228 569 108,97	241 481 705,38
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financieres		312 328 151,08	312 328 151,08
Impots (diff,r,s et provisionn,s)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilis,s d'avance		21 135 494,70	20 338 397,68
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		333 463 645,78	332 666 548,76
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattach,s		20 600 674,93	25 404 588,48
Impots		771 200,00	419 381,00
Autres dettes		75 881 867,61	73 549 041,82
Tresorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		97 253 742,54	99 373 011,30
TOTAL GENERAL PASSIF		659 286 497,29	673 521 265,44